فضائح انحياز الإعلام الأمريكي في تغطية العدوان على غزة

بقلم:
د. رمزي بارود ○

إن التغطية التي قدمتها صحيفة نيويورك تايمز للمذبحة الإسرائيلية الجارية في قطاع غزة، ومثلها في ذلك كمثل تغطية وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية الأخرى، تشكل عاراً على الصحافة.

وبطبيعة الحال، فإن هذا الأمر لا ينبغي التأكيد بأن يفاجئ أي أحد في هذا الشأن بالذات. إن وسائل الإعلام الأمريكية لا تحركها الحقائق ولا الأخلاق، بل تحركها الأجندات والحسابات المتعطشة للسلطة.

إن إنسانية ١٢٠ ألف قتيل وجريح فلسطيني بسبب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في قطاع غزة ليست ببساطة جزءًا من تلك الأجندة.

في أحد التقارير – استنادًا إلى مذكرة مسربة من صحيفة نيويورك تايمز – اكتشف موقع إنترسبت The Intercept أن ما يسمى بالصحيفة الأمريكية المسجلة كانت تغذي صحفييها بـ «إرشادات» يتم تحديثها بشكل متكرر حول الكلمات التي يجب استخدامها أو عدم استخدامها عند وصف المذبحة الجماعية الإسرائيلية المروعة في قطاع غزة، بدءًا من يوم ٧ أكتوبر.

وفي الواقع، فإن معظم الكلمات المستخدمة في الفقرة أعلاه لن تكون مناسبة للطباعة في صحيفة نيويورك تايمز، وفقًا لـ «إرشاداتها».

ومن المثير للصدمة أن المصطلحات والعبارات المعترف بها دوليًا مثل «الإبادة الجماعية»، و«الأراضي المحتلة»، و«التطهير العرقي»، وحتى «مخيمات اللاجئين»، كانت على قائمة الرفض بالصحيفة الأمريكية.

ويصبح الأمر أكثر قسوة ووحشية ولامبالاة. «إن كلمات مثل «مذبحة» و«مجزرة» غالبًا ما تنقل مشاعر أكثر مما تنقله المعلومات نفسها. «فكر مليًا قبل استخدامها بصوتنا»، وفقًا للمذكرة التي تم تسريبها والتحقق منها بواسطة إنترسبت ووسائل إعلام مستقلة أخرى.

على الرغم من أن هذه السيطرة اللغوية، وفقًا لصحيفة نيويورك تايمز، تهدف إلى تحقيق العدالة «لجميع الأطراف»، فإن تطبيقها كان تقريبًا من جانب واحد بالكامل.

على سبيل المثال، أظهر تقرير سابق لموقع إنترسبت أن الصحيفة الأمريكية ذكرت، في الفترة ما بين ٧ أكتوبر و١٤ نوفمبر ٢٠٢٣، كلمة «مذبحة» ٥٣ مرة عندما أشارت إلى مقتل إسرائيليين على يد الفلسطينيين، ومرة واحدة فقط في إشارة إلى مقتل الفلسطينيين على يد إسرائيل.

وبحلول ذلك التاريخ، كان آلاف الفلسطينيين قد لقوا حتفهم، وكانت الغالبية العظمى منهم من النساء والأطفال، وقُتل معظمهم داخل منازلهم أو في المستشفيات أو المدارس أو ملاجئ الأمم المتحدة.

على الرغم من أن الحكومة ووسائل الإعلام الأمريكية شككت في كثير من الأحيان في عدد القتلى الفلسطينيين، فإنه تم قبوله لاحقًا على أنه دقيق، ولكن مع تحذير: نسبة مصدر الرقم الفلسطيني إلى «وزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة».

وبطبيعة الحال، فإن هذه الصياغة التي تفرضها هذه الصحيفة كافية لتقويض دقة الإحصاءات التي جمعها متخصصو الرعاية الصحية، الذين كان من سوء حظهم إنتاج مثل هذه الإحصائيات عدة مرات في الماضي.

ونادرا ما تم التشكيك في الأرقام الإسرائيلية، هذا إن حدث ذلك على الإطلاق، على الرغم من أن وسائل الإعلام الإسرائيلية كشفت في وقت لاحق أن العديد من الإسرائيليين الذين من المفترض أنهم قتلوا على يد حماس لقوا حتفهم في «نيران صديقة»، كما هو الحال على أيدي الجيش الإسرائيلي.

وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من الإسرائيليين الذين قُتلوا خلال عملية طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر الماضي كانوا نشطين أو خارج الخدمة أو احتياطيين عسكريين، إلا أن مصطلحات مثل «مذبحة» و«ذبح» لا تزال تستخدم بكثرة.

ولم يتم ذكر حقيقة أن أولئك الذين «ذبحتهم» حماس كانوا في الواقع متورطين بشكل مباشر في الحصار الإسرائيلي والمجازر السابقة في قطاع غزة.

عند الحديث عن «الذبح»، تم استخدام المصطلح، وفقًا لموقع إنترسبت، لوصف أولئك الذين يُزعم أنهم قتلوا على يد المسلحين الفلسطينيين مقابل أولئك الذين قتلتهم إسرائيل بنسبة ٢٢ إلى ١.

أكتب عبارة «كما يُزعم»، لأن الجيش والحكومة الإسرائيليين، على عكس وزارة الصحة الفلسطينية، لم يسمحا بعد بالتحقق المستقل من الأرقام التي قاموا بإنتاجها وتغييرها وإعادة إنتاجها مرة أخرى.

تعتبر الأرقام الفلسطينية مقبولة الآن حتى من قبل الإدارة الأمريكية. وعندما سُئل وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، في ٢٩ فبراير الماضي، عن عدد النساء والأطفال الذين قتلوا في غزة، قال: «إنه أكثر من ٢٥ ألفًا»، وهو ما يتجاوز الرقم الذي قدمته وزارة الصحة الفلسطينية في ذلك الوقت.

ومع ذلك، حتى لو تم تدقيق الأرقام الإسرائيلية وإثباتها بالكامل من قبل مصادر مستقلة حقًا، فإن تغطية صحيفة نيويورك تايمز لحرب غزة لا تزال تشير إلى عدم وجود مصداقية لوسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية، بغض النظر عن أجنداتها وأيديولوجياتها.

يمكن تبرير هذا التعميم على أساس أن صحيفة نيويورك تايمز، على نحو غريب بما فيه الكفاية، لا تزال أكثر عدالة نسبيًا من غيرها.

ووفقاً لهذا المعيار المزدوج، يتم تصوير الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال ويتم اضطهادهم وتقتيلهم بشكل روتيني باللغة المناسبة لإسرائيل؛ في حين يتم التعامل مع كيان عنصري وقاتل يكرس الفصل العنصري مثل إسرائيل كضحية، وعلى الرغم من الإبادة الجماعية في غزة، فإنه لا يزال، بطريقة أو بأخرى، في حالة «الدفاع عن النفس».

وهكذا فإن صحيفة نيويورك تايمز تنفخ بلا خجل وبشكل مستمر أبواقها وتتبجح لكونها واحة للمصداقية والتوازن والدقة والموضوعية والكفاءة المهنية. ومع ذلك، بالنسبة لهم، لا يزال الفلسطينيون الذين يقبعون تحت الاحتلال هم الأشرار: أي الطرف الذي يرتكب الغالبية العظمى من المذابح والمجازر!

وينطبق نفس المنطق المنحرف على حكومة الولايات المتحدة، التي لا يزال خطابها السياسي اليومي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة والسلام يتقاطع مع دعمها الفج لقتل الفلسطينيين، من خلال القنابل الغبية، والقنابل الخارقة للمخابئ، وغيرها من الأسلحة والذخائر الأخرى التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات.

إن تقارير موقع إنترسبت حول هذه القضية لها أهمية كبيرة. وبعيداً عن المذكرات المسربة، فإن عدم نزاهة اللغة التي تستخدمها صحيفة نيويورك تايمز – المتعاطفة مع إسرائيل وغير المبالية بمعاناة الفلسطينيين – لا يترك مجالاً للشك في أن صحيفة نيويورك تايمز، مثلها كمثل وسائل الإعلام الرئيسية الأخرى في الولايات المتحدة، تستمر في الوقوف بحزم إلى جانب تل أبيب.

وبينما تستمر غزة في مقاومة الظلم الذي يفرضه الاحتلال العسكري الإسرائيلي والحرب، فإن بقيتنا، الذين يشعرون بالقلق إزاء الحقيقة والدقة في التقارير والعدالة للجميع، يجب عليهم أيضاً أن يتحدوا هذا النموذج من الصحافة المزرية والمتحيزة.

ونحن نفعل ذلك عندما نقوم بإنشاء مصادرنا المهنية البديلة للمعلومات، حيث نستخدم اللغة المناسبة، التي تعبر عن الواقع المؤلم في غزة التي مزقتها الحرب.

إن ما يجري في غزة هو في واقع الأمر إبادة جماعية، ومذبحة مروعة ومجازر يومية ضد الأبرياء، جريمتهم الوحيدة هي أنهم يقاومون احتلالاً عسكرياً وحشيا ونظام فصل عنصري مقيت.

وإذا حدث أن هذه الحقائق التي لا جدال فيها تولد استجابة «عاطفية»، فهذا أمر جيد؛ وربما يتبع ذلك اتخاذ إجراء حقيقي لإنهاء المذبحة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين. ويبقى السؤال: لماذا يجد محررو نيويورك تايمز هذا الأمر غير مقبول؟

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني

عالم يتغير

تسرّب سترة وأهمية الشفافية الإعلامية في التعامل مع الأزمات!

فوزية رشيد

○ عادة وبما يخص أي حادث أو أزمة طارئة تؤكد التصريحات (أهمية استقاء المعلومات من مصادرها الرسمية ذات العلاقة) وهو الأمر ذاته الذي يطالب به المواطنون لمعرفة حقيقة ما يجري! وهو ما يتطلب «الشفافية الإعلامية» على المستوى الرسمي، حتى لا تكون هناك فرصة لضبابية المعلومات أو غموضها، وبما يُحدث بلبلة في الرأي العام! نقول ذلك ونحن نتابع خلال الأيام الماضية حدثين يتعلقان بالبيئة أحدهما سقوط الأمطار بكثافة يومي ١٥ و١٦ من الشهر الجاري، والآخر يتعلق بالتسرّب الناجم بأحد خزانات النفط في سترة والروائح المنبعثة، وحيث المشكلة لم تكن في الروائح بحدّ ذاتها، وإنما في (المكونات الكيميائية للغاز المتسرّب) وكيفية معالجته، والمدى الزمني الذي يستغرقه للتعامل مع التسرّب! خاصة أن أضرار ذلك التسرّب لها تأثير على الصحة العامة سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل!

○ كثرت الأحاديث وكثرت الشكاوى وزاد الغموض ولم يكن هناك في البداية تصريحات شفافة وشافية من الجهات ككل سواء من «بابكو» أو من الجهات المختصة بالحفاظ على البيئة وكيفية التعامل مع الحوادث المُقلقة! ولذلك انتشر الكلام وانتشرت التحليلات، حتى ظهرت بعد أيام بعض التصريحات بالتنسيق بين «شركة بابكو» و«وزارة النفط والبيئة»، و«الإدارة العامة للدفاع المدني» حول اتخاذ الإجراءات اللازمة للحدّ من انتشار الغازات والسيطرة عليها!

ومن بين الإجراءات توقف التعليم الحضوري والانتقال إلى «نظام التعلم عن بُعد» بشكل مؤقت في عدد من المؤسسات التعليمية بمنطقة سترة وما جاورها، وبعض الجامعات ورياض الأطفال في المناطق الأكثر تضرّرًا، رغم أن سكان البحرين بشكل عام وصلتهم جميعًا روائح الغاز بسبب صغر مساحة البحرين واتجاهات الرياح!

○ وبعد ظهور تقرير من إحدى المؤسسات الأمريكية حول جودة الهواء بما أثار القلق بسبب تداوله، صرّح «المجلس الأعلى للبيئة» بعد تلقيه بلاغات بشأن روائح الغاز المنتشرة والتساؤل حول مدى تأثيرها على الصحة العامة وتحديدًا في المناطق القريبة من خزانات النفط، ليؤكد التصريح أن (موضوع جودة الهواء له أهمية خاصة باعتباره من أركان المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية) وأن جودة الهواء لا تزال في المستويات الآمنة وضمن المقاييس البيئية المعتمدة، لكنها أوضحت أنه تم بالفعل رصد تجاوز محدود في مؤشر «الهيدروكربونات» عند بدء حادثة التسرّب في أحد خزانات النفط التابعة لشركة بابكو، والناجمة من «خلل فني» ناتج عن الأحوال الجوية والامطار الغزيرة التي شهدتها مملكة البحرين، وهناك «٧ محطات» ثابتة تقيس مختلف الملوثات في الهواء مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والبنزين والأمونيا والجسيمات العالقة وغيرها، وهذه المحطات موجودة في (قلالي وقلعة البحرين ورأس حيان وسترة وعوالي والجسرة ومدينة زايد).

○ بحسب هذه التصريحات الأخيرة من عدة جهات، ورغم أن السيطرة الكاملة على التسرب لم تكتمل بعد! فإن قلق المواطنين على الصحة العامة وعلى صحة البيئة وجودة الهواء وكيفية التعامل الحالي والمستقبلي مع أي تسرّب جديد لا يزال مستمرًا، وخاصة أن المتغيرات المناخية ستبقى بدورها مستمرة بحسب التوقعات، سواء من حيث كثافة الأمطار أو تأثير تلك الكثافة المطرية على المنشآت النفطية والطاقية والمنشآت الأخرى التي تحتاج بدورها إلى معالجة حقيقية للمناطق السكنية والمنشآت الحساسة الواقعة في تلك المناطق ونموذجها ما حدث في سترة!

○ إن مشاركة المواطنين في المعلومات والبيانات والإرشادات الواجب اتباعها لتأمين السلامة العامة، من الأمور الضرورية التي لا تتم إلا من خلال «الشفافية الإعلامية» حتى لا يسود القلق بين المواطنين كما حدث في الأيام الأخيرة!

وهذا بدوره يلقي الضوء على دور (اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث)! وكذلك لا بدّ من مراجعة إجراءات وخطط الشركات مثل «بابكو» التي يطرح البعض أنها لم تضع الخطط الكافية لمواجهة المتغيرات المناخية وتأثيرها سواء من خلال الأمطار أو الأعاصير على المنشآت الحساسة التي تديرها! وخاصة أنها ترصد أموالاً طائلة للإنفاق على «أعمال الصيانة» ومواجهة أي حوادث خطيرة، قد تؤثر على سلامة وجودة الهواء وعلى صحة الناس بالضرورة! وهذا يتطلب مواجهة أي هفوات خاصة في الجوانب المتعلقة بالإجراءات المتبعة، حتى لا تتكرّر حوادث تسريب أخرى في ظل تكرار تداعيات «المتغير المناخي» مثل العواصف والأمطار الكثيفة غير المسبوقة والأعاصير!

حفظ الله مملكة البحرين وشعبها من كل شرّ.

لماذا يهدد القلق والاكتئاب جيل الشباب؟

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

كتابٌ نال شرف «أكثر الكتب مبيعاً» من صحيفة النيويورك تايمز العريقة قبيل نشره في ٢٩ مارس ٢٠٢٤، فهو يُعد إضافة نوعية قيِّمة إلى الملايين من الكتب المنشورة التي تباع شهرياً في كل أنحاء العالم وتأخذ مكانها في نهاية رحلتها في رفوف المكتبات حول العالم.

فهذا الكتاب يتناول قضية حيوية مصيرية تعاني منها المجتمعات في كل أنحاء العالم، وتتفاقم هذه المعاناة وتزيد في وتيرة سرعتها ونطاق ودائرة تأثيرها عاماً بعد عام، كما أن هذا الكتاب في الوقت نفسه يمس أهم فئة عمرية في كل مجتمعات العالم من دون استثناء، وهي فئة فلذات أكبادنا من الأطفال والمراهقين والشباب، فهي الفئة التي تُشكل القاعدة الأساسية الصلبة للبناء والنمو المستدام لأي مجتمع.

فهذا الكتاب يواجه بالأدلة العلمية، والتقارير الفنية، والاحصائيات الموثوقة قضية الصحة العقلية والنفسية للأطفال في أمريكا خاصة، وفي معظم دول العالم عامة. كما أن هذا الكتاب يوجه تحذيراً إلى كافة أفراد المجتمع، من أولياء الأمور، ومن قادة المدارس، وعلماء الاجتماع والنفس، والحكومات من أداة أصبحت اليوم رفيقة وصاحبة كل إنسان ولا غنى عنها، بل لا يمكن التخلص منها وتجنب الاعتماد عليها في جميع شؤون حياتنا، سواء من صغار السن أو من الكبار. وهذه الأداة هي الهاتف النقال، وبالتحديد الهاتف النقال الذكي، وما يحتويه من خير وشر، ومن غث وسمين، ومن صلاح وافساد، من وسائل الاتصال الاجتماعي بجميع أنواعها، ومن تطبيقات لا تعد ولا تحصى. فهذا الجهاز اليدوي المحمول الصغير بدأ يتحول اليوم إلى تهديد ينذر بوقوع كارثة عامة، ووباء صحي عقلي ونفسي ينزل على أطفالنا والبالغين والشباب، فيُعرضهم للإصابة بالأمراض النفسية المتمثلة في القلق والاكتئاب والرغبة في الانتحار.

فقد جاء عنوان هذا الكتاب وهو يعكس هذه التحذيرات الاجتماعية والنفسية، ويعكس الاستنتاجات التي توصل إليها الكاتب من غَزو الأمراض النفسية والعقلية وتوغلها في نفوس الأطفال والمراهقين وصغار السن بسبب التطرف الشديد في الاعتماد على هذا الجهاز البسيط في حجمه، والعصيب في تأثيراته، والذي تركنا له العنان في امتلاك أطفالنا له والإدمان في استعماله، والتجول بكل راحة وحرية في فضاء الإنترنت اللجي، حيث صدر الكتاب تحت عنوان: «الجيل القلق: كيف تتسبب عملية التجديد الخيوط الكبرى في مرحلة الطفولة في انتشار وباء المرض العقلي».

فهذا الكتاب يتناول قضية جيل فريد من نوعه في تاريخ البشرية جمعاء، وهذا الجيل الغريب بدأ يتكون رويداً رويداً منذ مطلع الألفية الأولى من هذا القرن، حيث يدور محور حياة هذا الجيل الجديد، وجل تركيزه واهتمامه اليومي على الشاشات عموماً، كشاشة التلفاز، والحاسب الآلي، والآي باد، وبشكل خاص الهاتف النقال الذكي، حتى يمكن أن نُطلق عليه «جيل الهاتف النقال»، أو بحسب ما أطلق عليه مُؤلف الكتاب «جيل القلق».

فقد جاء الجزء الأول من الكتاب تحت عنوان: «موجة المد»، حيث يستعرض أصل المشكلة وجذورها وكيفية نشوئها في مجتمعاتنا، ثم كيفية تحولها مع الوقت إلى وباء صحي يطغى على عقول ونفوس الأطفال والمراهقين في الكثير من دول العالم. والجزء الثاني يقدم خلفية عامة حول هذه القضية المجتمعية العقيمة، ويستعرض أهم الاحصائيات التي تثبت واقعية هذه الظاهرة. وأما الجزء الثالث من الكتاب فعنوانه: «التجديد العظيم»، ويتناول مرحلة الطفولة وطبيعتها واحتياجاتها، وكيف أن مرحلة الطفولة التي من المفروض أن يقضيها الطفل بين الألعاب الداخلية والخارجية، واستكشاف العالم الخارجي، أخذت تتحول إلى نوع آخر غير مسبوق ومبني على الهاتف النقال، ومحوره محتوى هذا الهاتف، من أدوات الاتصال الاجتماعي، والألعاب المتنوعة، والتطبيقات غير المتناهية. وهذه الظاهرة المستجدة والمتفاقمة أثرت على الأطفال اجتماعياً، وسلوكياً، وعقلياً، ونفسياً، مثل الحرمان من النوم، وعدم التركيز، والوحدة، والإدمان. كما يبين الكتاب كيف أن هذه الأداة أشد وطأة وتأثيراً على البنات مقارنة بالأولاد، حيث تُخرجهن من حياتهن الطبيعية الواقعية إلى الحياة الافتراضية الخيالية. وهذه التأثيرات لا تنعكس على الفرد فقط، وإنما تتعداه إلى أفراد الأسرة الصغيرة ثم المجتمع برمته. وأخيراً يدعو الكاتب في الجزء الرابع إلى تبني مجموعة من الحلول واتخاذ إجراءات جماعية مجتمعية لحماية الطفولة من تغلغل هذه الأداة. كما يقترح أربع قواعد بسيطة يمكن تنفيذها، وهي موجهة إلى كل شرائح المجتمع، كل بحسب مسؤوليته، ودوره، وتخصصه، فمنها ما هو موجه نحو أولياء الأمور، والمدرسين والمدرسة عامة، إضافة الشركات التقنية المنتجة للبرامج والتطبيقات، ومنها ما هو موجه إلى الحكومات والأجهزة التشريعية من أجل وضع القوانين والأنظمة للتصدي لهذا الوباء المستشري والطاغي على أطفالنا، والعمل على القضاء عليه كلياً، وارجاع الطفل مرة ثانية إلى حالته الطبيعية الواقعية، وبيئته الخارجية العملية.

أما الأسئلة الواقعية المحيرة التي يطرحها الجميع فهي: متى يمكن لأطفالنا أن يمتلكوا هاتفاً محمولاً خاصاً بهم؟ وفي أي عمر يمكن لهم استكشاف بحر التواصل الاجتماعي المغري والفاسد في بعض جوانبه، والمفيد والنافع في جوانب أخرى؟ وما هي الاحتياطات التي يمكن اتخاذها لمنع غرق أطفالنا في بحر محتوى الهاتف النقال؟

في الحقيقة لا يوجد حتى الآن اجماع دولي يقدم الإجابة السهلة والبسيطة لهذه التساؤلات الخطيرة. فعلى سبيل المثال، كتابُنا الحالي انطلاقاً من نتائج الدراسات لسنوات طويلة، يوصي بعدم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي إلا في المرحلة الثانوية، وفي عمر قرابة ١٦ سنة، حيث أكدت هذه الدراسات وجود علاقة قوية بين استخدام الأطفال والمراهقين للهاتف النقال ومخاطر الإصابة بالأمراض النفسية والعقلية. وأما حكومة فلوريدا الأمريكية فقد سنَّت تشريعاً يمنع تعرض الأطفال لوسائل الاتصال الاجتماعي لمن هم دون الـ١٤ من العمر، وبريطانيا تعمل على منع بيع الهاتف النقال على من هم أقل من ١٦ عاماً، علماً بأن أقل عمر لاستخدام وسائل الاتصال الاجتماعي (الواتس أب) في بريطانيا هو ١٣ سنة، وهناك خطة الآن لرفعه إلى ١٦ سنة.

فهذه المعضلة المعقدة والمتشابكة تنطبق على جميع وسائل التقنية الحديثة، منذ ظهور التلفزيون في منازلنا، ثم الحاسب الآلي الشخصي، ثم الهاتف العادي، وأخيراً الهاتف الذكي، فجميعها وسائل تعد سلاحاً ذا حدين. ولذلك على الفرد أولاً، ثم أولياء الأمور وباقي فئات المجتمع العام والخاص تحمل كل منهم لمسؤوليته في توجيه هذه الأجهزة الحديثة، وخاصة الهاتف المحمول نحو الخير والصلاح، وبناء الفكر والعقل السليم، وتنمية المجتمع، والعمل على التوازن في استعماله، وعدم الإفراط في استخدامه، والسيطرة عليه كلياً قبل أن يخرج من السيطرة فيتَحكمُ في نفوسنا وعقولنا، ويتحول إلى عامل هدم وفساد للفرد والأسرة والمجتمع.

ismail.almadany@gmail.com

أزمة النزاعات المسلحة المدَّولة

بقلم:
عبدالهادي الخلاقي

في العقدين الماضيين تنامت نسبة النزاعات الداخلية المسلحة حتى أضحت تحصد الآلاف من الأرواح وتخلف مئات الآلاف من الجرحى والمصابين والمشردين خارج حدود أوطانهم وتدمر البنى التحتية وتقضي على كافة مقومات الدولة، فكانت النتيجة نزوحا جماعيا وفقرا ومجاعات وأوبئة وأمراضا وتخلفا وجهلا وضياع الحقوق وغياب الأمن والعدالة الاجتماعية وتنامي الفرقة والتمييز بين طبقات المجتمع وتقسيم المجتمعات عرقياً وحزبياً ونهب ثروات البلد وضياع سيادته وحرية قراره، وباتت هذه النزاعات تشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين أكبر من النزاعات المسلحة الدولية بين دول مختلفة.

غالباً ما تتمحور الخلافات الداخلية حول مسألة الحكم وإدارة الدولة ووفقًا لأي نظام حكم وتقاسم النفوذ، ويُنظر إلى الصراع على أنه عملية يُدرك فيها أحد الأطراف أن مصالحه تتعارض أو تتأثر سلباً من قبل طرف آخر، ثم ما تلبث أن تتطور الخلافات فتبدأ التدخلات الخارجية تؤجج الفتنة بين الفرقاء فيتنامى الشقاق بين أطراف النزاع ويبدأ «النزاع المسلح المدّول Internationalized Armed Conflict» هذا النوع من النزاعات تكون في الأصل داخلية مسلّحة بين أطراف محلية، لكنها في لحظة ما وفي ظروف معينة تُصبح مدوّلة من خلال تدخل خارجي مسلّح لصالح أحد الأطراف أو لجميع أطراف النزاع، وذلك بهدف التأثير على نتيجة النزاع وتحقيق مصالح سياسية واقتصادية معينة سواءً أكان هذا التدخل بشكل علني أو مستتر.

التدخل الخارجي سيف ذو حدين إما يحقق السلام ويضع حداً للنزاع وإما يزيد من شراسة الصراع ويقضي على كل السبل الممكنة للتسوية بين الأطراف المتنازعة، ولعل معظم التجارب السابقة أظهرت أن التدخل الدولي غالبا ما يهدف إلى زيادة الخلاف وديمومة الصراع باستثناء تدخل الجوار الإقليمي كون دول الجوار أحد المتضررين من أي صراع داخلي للدول المجاورة، وبطبيعة الحال لا يوجد تدخل خارجي إلا ويكون مقروناً بمصالح وأجندات يُراد تحقيقها من خلال دعم أحد أطراف النزاع ضد الآخر، حيث إن ممارسة القوى الخارجية أدواراً في دعم بعض الأطراف المتصارعة وتقويض الأخرى يجعل الحروب بالوكالة مستعصية الحل ويُعرقل العديد من المساعي المحلية لحلها فيُصبح الصراع ثلاثي المستويات صراع محلي إقليمي دولي، وفي مرحلة من مراحل الصراع إذا تصالح طرفا النزاع قد لا تتصالح الأطراف الخارجية الأخرى فتفشل أي مبادرة لحل الخلاف وتقريب وجهات النظر هذه المستويات الثلاثة المتداخلة تغذي وتؤثر على بعضها البعض على نحو لا يتحكم فقط في تأجيج الصراع وإنما في مواجهته وتسويته أيضاً، هكذا كانت عقيدة الرئيس الأمريكي نيكسون عندما قال: ليس من شأننا حل أي صراع دولي وإنما واجبنا التدخل لإدارته، كذلك أصدر البيت الأبيض في ١٦ مارس ٢٠٠٦، وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي بدأها الرئيس بوش بتأكيد السعي إلى تغيير العالم ولعب دور أكبر في الأحداث.

عندما يتوسع الخلاف المحلي إلى المستوى الدولي الثالث في هذه الحالة تغيب أهمية الدولة محل الصراع وحقوق ومصالح شعبها وتتدخل السياسية العالمية ومصالح الدول الداعمة فتحتكم عملية التفاوض للقواعد العالمية ووزن ونفوذ كل لاعب سياسي ضمن عملية التفاوض، وبذلك يُصبح النفوذ هو عملة القوة في إعادة تشكيل النظام العالمي وبطبيعة الحال تشكل الصراعات المحلية مرايا للنزاعات العالمية؛ حيث تعكس طريقة اشتعالها، وتكشّفها، واستمرارها، وتسويتها التحولات في علاقات القوى العظمى.

إشعال الصراعات أمر سهل نسبيا في ظل وجود عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية محفزة ولكن ثمنه باهظ جداً، والمساعدة في بناء هياكل حكم فعالة وشرعية أمر بالغ الصعوبة، الشاهد أن البلد محل الصراع والذي يحتوي على ثروات طبيعية أو موقع جغرافي استراتيجي أو ثروة تاريخية كل هذه المميزات تُصبح عبئا وسبباً لتدويل وإطالة الصراع بسبب تقاطع المصالح للجهات الخارجية الفاعلة وأطماعها التوسعية التي تحول دون تحقيق سلام دائم والأمثلة كثيرة لعل أبرزها المشهد السوري والليبي والعراقي والصومالي واللبناني.

هذه المستويات الثلاثة ما إن تتداخل مصالحها في بلد ما فلن يكون هناك توافق على الحكم ولن تنجح جميع الأطراف المحلية في الاستقرار إذا ما أرادت ذلك، في الوقت الذي تغذي فيه القوى الإقليمية والدولية الصراع بالمال والأسلحة وتغيّر من ميزان القوى استغلالا للفراغات السياسية والأمنية واستغلال الفرص لتحقيق مكاسب اقتصادية وجيوسياسية وتُضعف من مساعي الفصائل المتحاربة للوصول إلى حل وسط.